تحرك عاجل

البجادي يحظى بزيارة عائلية، ولكنه يحتاج للرعاية الطبية

حظي أخيراً سجين الرأي محمد صالح البجادي الذي احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي منذ 19 سبتمبر 2012 بزيارة عائلية. وقد جاءت الموافقة بتاريخ 7 يوليو بعد أن أضرب البجادي عن الطعام أكثر من تسعة أشهر تعرض خلالها لسوء المعاملة. ولا زال البجادي عرضة لسوء المعاملة، ويحتاج للحصول على رعاية طبية عاجلة.

حظي **محمد صالح البجادي** (36 عاماً) بزيارة عائلية في سجن الحائر بتاريخ 7 يوليو الجاري، وذلك عقب تقريباً 10 شهور أمضاها في الحجز بمعزل عن العالم الخارجي، وقضى معظمها في الحبس الانفرادي ومضربا عن الطعام احتجاجاً على محاكمته الجائرة وسجنه دون وجه حق. ولقد كانت أسرته قد طلبت السلطات عدة مرات بالسماح لزيارته طوال أشهر.

وبحسب ما أفاد به أفراد عائلة البجادي، فلقد فقد ابنهم الكثير من وزنه، وأصبح يشتكي من آلام في المعدة يعتقد هو أنها ناجمة عن إجباره على تناول الطعام طوال سبعة أشهر. وعلى الرغم من اعتراضاته المتكررة، فلقد أُجبر على تناول الطعام عنوة عبر الوريد وظل رهن الحبس الانفرادي كعقاب له على إضرابه عن الطعام. ويقول البجادي أنه لم يحصل على الرعاية الطبية الكافية على الرغم من تكرار مطالبته لسلطات السجن بهذا الشأن. وفي إحدى المناسبات، زُعم أن البجادي وآخرين غيره قد أُخرجوا من زنازينهم على أيدي وكلاء مقنّعين يعملون مع الأجهزة الأمنية الذين أجبروهم على أن يمضوا يومين معصوبي الأعين وهم على البلاط. واكتشف البجادي أن مقتنياته الشخصية قد اختفت لدى عودته إلى الزنزانة.

وكان البجادي قد اعتُقل في بلدة بريدة شمال العاصمة الرياض بتاريخ 21 مارس 2011. وحُرم من الحصول على تمثيل قانوني أثناء محاكمته أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض خلال الفترة ما بين أغسطس 2011 وإبريل 2012. ولقد أُدين البجادي بتهم تتعلق بالاشتراك في تأسيس جمعية غير مرخصة، وتشويه بصورة الدولة في وسائل الإعلام، ودعوة عائلات المعتقلين السياسيين الى التظاهر والاعتصامات، والطعن في استقلالية القضاة، وحيازة كتب ممنوعة؛ ولقد حُكم عليه على إثر ذلك بالسجن أربع سنوات يعقبها منعه من السفر مدة خمس سنوات أخرى. ومع ذلك، فيعتقد الناشطون أن السبب الحقيقي وراء احتجاز البجادي يكمن في قيامه بالإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان في السجون ومراكز الاحتجاز في المملكة العربية السعودية، وعلى ما قدمه من مساعدة للعديد من أُسر المحتجزين دون تهمة، وذلك من أجل تحريك قضايا ضد وزارة الداخلية بهذا الشأن.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنكليزية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات كي تلغي الحكم بإدانة محمد صالح البجادي وإخلاء سبيله فوراً ودون شروط، بوصفه قد احتُجز لا لشيء سوى لقيامه بممارسة حقوقه في حرية التعبير عن الرأي وتشكيل الجمعيات والتجمع السلمي؛
- وحث تلك السلطات على أن توفر للبجادي إمكانية الاتصال فوراً بمحامٍ من اختياره، على أن تتيح له التواصل معه بشكل منتظم، وأن توفر له الرعاية الطبية التي قد يكون بحاجة إليها؛
- ومناشدتها إنهاء حبسه الانفرادي، ووقف أية تدابير أخرى اتُخذت بحقه عقاباً له على إضرابه عن الطعام.

الرجاء إرسال مناشداتكم قبل 22 أغسطس/ آب 2013 إلى:

خادم الحرمين الشريفين، ورئيس مجلس الوزراء
جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
مكتب جلالة الملك
الديوان الملكي، الرياض
المملكة العربية السعودية
رقم الفاكس: (عبر فاكس وزارة الداخلية)
3125 403 1 966+ (الرجاء تكرار المحاولة)
المخاطبة: صاحب الجلالة، خادم الحرمين الشريفين

وزير العدل
معالي الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى
وزارة العدل
شارع الجامعة
الرياض 11161
المملكة العربية السعودية
فاكس: 966+ /1741 401 1 966+
0311 402 1
المخاطبة: معالي الوزير

ونسخ الى:
وزارة الداخلية
صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود
وزارة الداخلية،ص. ب. 2933، طريق المطار
الرياض 11134، المملكة العربية السعودية
فاكس رقم: 3125 403 1 966+
(الرجاء تكرار المحاولة)
المخاطبة: صاحب السمو الملكي

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين السعوديين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة.
هذا هو التحديث الثالث على التحرك العاجل رقم 11/91. ولمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الرابط الإلكتروني التالي: **amnesty.org/en/library/info/MDE23/010/2012/en.** .

تحرك عاجل

البجادي يحظى بزيارة عائلية، ويحتاج للحصول على الرعاية الطبية

معلومات إضافية

أطلقت السلطات السعودية مؤخراً حملة واسعة النطاق لاضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان، وذلك من خلال المحاكم واتباع تدابير تعسفية أخرى من قبيل فرض أوامر منع سفر بحق الناشطين. ولقد تحمل أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية منذ تأسيسها في أكتوبر من عام 2009 وطأة قمع السلطات أكثر من غيرهم. ولقد أبلغت الجمعية عن انتهاكات حقوق الإنسان، وقدمت يد العون لأسر المحتجزين دون تهمة في تحريك قضايا ضد وزارة الداخلية عبر ديوان المظالم، وهي محكمة إدارية تتمتع بصلاحيات استلام الشكاوى ضد الدولة وخدماتها العامة، والنظر فيها.

وأما البجادي الذي شارك في تأسيس جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، فلقد احتُجز تعسفاً وبمعزل عن العالم الخارجي دون توجيه تهم إليه في عدة مناسبات منذ عام 2007 جراء تقديمه المساعدة لعائلات المحتجزين. وباسم الأمن ومكافحة الإرهاب، فلقد عمدت السلطات إلى احتجاز عدد من الأشخاص يُعتقد أنه بالآلاف على مدار العقد الماضي، حيث احتُجز بعضهم لسنوات دون تهمة أو محاكمة. وأُخلي سبيل بعضهم بعد أيام من احتجازهم، فيما أُسندت إلى البعض الآخر منهم تهم أمنية مبهمة، وحوكموا سراً أمام محاكم خاصة؛ وثمة مجموعة أخرى منهم اختفت آثارهم في ظل ظروف ترقى إلى مصاف الاختفاء القسري. كما عمل البجادي على كشف الانتهاكات التي تُرتكب داخل السجون ومراكز الاحتجاز السعودية؛ فلقد وثّق في ديسمبر من عام 2010 وأبلغ عن تعذيب يمني وإعدامه خارج نطاق القضاء بمركز احتجاز الطرفية بالقصيم.

وكان محمد البجادي قد اعتُقل في بريدة عاصمة منطقة القصيم عصر يوم 21 مارس 2011 عقب يوم واحد من مشاركته أُسر المحتجزين في مسيرة إلى وزارة الداخلية. وقام عملاء من جهاز الأمن بزيهم الرسمي يرافقهم مقنعون آخرون بزي مدني باقتياده من منزله، ويعتُقد أنهم من دائرة التحقيقات العامة التابعة لوزارة الداخلية، وقاموا حسب ما أفادت به مصادر محلية بمصادرة كتب ووثائق وأجهزة حاسوب محمول من منزل البجادي. وقاموا باقتياده عقب ذلك إلى مكتبه حيث صادروا ما وجدوه هناك من كتب ووثائق وحواسيب، وقاموا بتصوير المنزل والمكتب من الداخل أثناء المداهمة.

وطوال فترة احتجازه التي أمضى معظمها في سجن الحائر بالرياض، فلقد مُنع فريق الدفاع عن البجادي من الاتصال معه، وأخبرتهم السلطات أن المحكمة لا تعترف بحقهم في تمثيل البجادي. ولم يُسمح لهم بحضور الجلسات التي بدأت في أغسطس 2011 على الرغم من انتظارهم أربع ساعات خارج المحكمة. وأما الجلسة التي صدر الحكم فيها على البجادي، فلقد حضرها جنود بزيهم العسكري وممثلون عن هيئة حقوق الإنسان التابعة للحكومة، بيد أن أسرته وممثلوه القانونيون لم يُحاطوا علماً بعقد الجلسة أصلاً.

وعلى الرغم من عدم نشر لائحة الاتهام أو الحكم، فلقد أوردت الرسائل المسربة بخط يد البجادي إلى أن المحكمة الجنائية المتخصصة بالرياض التي أُنشأت خصيصا للتعامل مع قضايا الإرهاب والأمن، قد حكمت عليه بتاريخ 10 إبريل 2012 بالسجن أربع سنوات يعقبها منعه من السفر مدة خمس سنوات أخرى.

ومنذ الحكم عليه، فلقد أُدين اثنان من أعضاء فريق الدفاع عنه المكون من ثلاثة أعضاء بتهم مماثلة، حيث حُكم على كل من الدكتور محمد القحطاني والدكتور عبد الكريم الخضر بالسجن 11 سنة و8 سنوات على التوالي يعقبها أمر منع سفر، وذلك في مارس ويونيو 2013. وأما العضو الثالث من أعضاء فريق الدفاع ويُدعى فوزان الحربي، فلا زال التحقيق جارٍ معه. وأُجبر محامي الدكتور القحطاني، ويُدعى عبد العزيز الحصان، على مغادرة البلاد عقب استجوابه في غضون ساعات من رفعه تغريدة حول ظروف احتجاز موكله. كما يخضع محامي الدكتور الخضر، ويُدعى عبد العزيز الشبيلي، للتحقيق بداعي إهانة ضابط أمن يوم النطق بالحكم على الخضر. ويُذكر أن جميع هؤلاء الأشخاص هم من مؤسسي جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، ومن الناشطين فيها.

الاسم: محمد صالح البجادي
الجنس: ذكر

معلومات إضافية حول التحرك العاجل رقم 11/91، رقم الوثيقة: MDE 23/025/2013، والصادرة بتاريخ 11 يوليو 2013.